



الأطفال المتخلى عنهم والرغبة في البحث عن الوالدين

البيولوجيين في سن الرشد

قسم العمل الاجتماعي - بجهة فاس مكناس - نموذجاً

(دراسة محددة بين سنة 2018-2023)

الباحثة نسرین عمرنی

طالبة في السنة الرابعة من سلك الدكتوراه بكلية علوم التربية

فريق البحث: الإنسان، المجتمع، التربية

محور: سيكولوجية التعلم، البيداغوجيا والتقييم

وحدة: تحليل وتقييم أنظمة التربية والتكوين

المغرب

تقديم:

تعتبر ظاهرة الأطفال المتخلى عنهم إحدى أهم الظواهر الاجتماعية التي كانت و لازالت تفرض وجودها بحدة في مجتمعاتنا العربية، فكثير من المشاكل التي تسود مختلف الفئات الهشة مجتمعياً تستمد عمقها من هشاشة العلاقات الأسرية و تفكك البنية التكوينية للمجتمع. ولعل التخلي عن الأطفال هو أحد أبرز مظاهر هذا التفكك، لذلك باتت الحاجة ماسة لطرح هذا الموضوع للنقاش والدراسة، وكشف الغطاء عن مجموعة من الإشكالات المرتبطة به، لمحاولة معالجتها، بتدخل جميع الجهات المعنية في مختلف الميادين، بدءاً من القطاعات الحكومية والسلطات الإدارية والمجتمع المدني، وصولاً إلى الجامعات والمعاهد و مراكز الدراسات و الأبحاث، بل و حتى المراسد الوطنية و مصالح العمل الاجتماعي الجهوية و الوطنية التي تتيح فرصة تتبع الظاهرة عن كتب، لتسليط الضوء عليها، ووضعها قيد البحث والدراسة و تتبع مدى تنامي الظاهرة.

لذلك أدعوكم من خلال هذا المقال التعرف على كفالة الأطفال المتخلى عنهم بالمغرب - حيث سنتخذ من العودة للبحث عن الوالدين البيولوجيين في سن الرشد قسم العمل الاجتماعي - بجهة فاس مكناس نموذجاً - مبحثاً أساسياً لنا في هذا المقال مع محاولة رصد البحث في الفترة دراسة المحددة بين سنة 2018-2023 و محاولة كشف الغطاء عن الإشكالات المرتبطة بالأطفال المتكفل بهم عموماً، في محاولة لتقديم بعض التفسيرات السيكلوجية الاجتماعية لعودة أطفال هذه الفئة للبحث عن أمهاتهم البيولوجيات. مع إعطاء أرقام ميدانية عن عدد حالات الكفالة بجهة فاس مكناس وعدد الأطفال المتخلى عنهم اللذين عادوا في سن الرشد للبحث عن والديهم البيولوجيين خلال السنوات الأخيرة من 2018 إلى حدود أكتوبر 2024.



مقدمة:

كثيرا ما يحيلنا موضوع كفالة الأطفال المتخلى عنهم ومسألة الكفالة على أهمية استقرار الجانب النفسي الاجتماعي لدى الأفراد كمطلب شخصي ومجتمعي لنشأة الشخصية السوية؛ ذلك أن لغياب الأم البيولوجية، عدة انعكاسات وآثار نفسية واجتماعية سلبية بالنسبة للطفل والمجتمع.

فالألم هي مصدر الحب والحنان، والعناية والإشباع العاطفي، وصناعة الرجال من الضعف إلى القوة، ولن يتأتى لهذا الطفل دونها أن ينشأ ويترعرع مشبعا بالحنان، كيف لا وهي موطنه الأول ومفتاح ولوجه للحياة، ومصدر حمايته وضمان نجاته من مختلف تقلباتها وموجاتها العاتية وعواصفها الفتاكة. وجميعنا يدرك تمام الإدراك أهمية الأم في عملية التنشئة الاجتماعية ومدى إسهامها في النمو الاجتماعي والنفسي والعقلي والجسمي الأخلاقي السليم للطفل والطفلة. (1)

وهذا الوجود السليم في كنف أسرة كفيلة مقبولة اجتماعيا يبقى مطلباً ضرورياً، للحفاظ على الاستقرار النفسي الاجتماعي للأطفال المتكفل بهم، للاستمرارية في الوجود بشكل لائق تماشياً مع النمط السائد مجتمعياً والمرغوب فيه للحفاظ على ايجابية صورة الذات بالنسبة للفرد وللغير.

وقبل أن نعرض لهذا الموضوع بالدراسة والنقاش، قد يبدو من الأهمية بما كان تقديم تعريف ولو بسيط لمفهوم الكفالة والأطفال المتخلى عنهم.

أولاً: مفهوم الأطفال المتخلى عنهم (المهملين)

يعتبر طفلاً متخلى عنه، كل طفل بين سن 0 و18 سنة اللذين نشأ دون أسرة أو معيل أو كفيل يرعاه ويحفظ وجوده ويعلمه، ويقوم بتنشئته التنشئة الحسنة.

وهو اصطلاح راج استخدامه في المغرب بالنسبة للأطفال مجهولي الهوية، من أب غير معروف وأم تخلت عنه بمحض إرادتها أمام السلطات، أو من أبوين مجهولين حيث تتخلى الأم عن الطفل بالمستشفى أو تقوم بتركه في الشارع للمارة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية مختلفة.

وقد نصت المادة الأولى من قانون 01-15 الخاص بالأطفال المهملين في القانون المغربي على انه: "يعتبر مهملًا الطفل من كلا الجنسين الذي لم يبلغ سنه ثمان عشرة سنة كاملة إذا وجد في الحالات التالية:

- إذا ولد من أبوين مجهولين أو من أب مجهول وأم معلومة تخلت عنه بمحض إرادتها.

- إذا كان يتيماً أو عجز أبواه عن رعايته وليست له وسائل مشروعة للعيش.

- إذا كان أبواه منحرفين و لا يقومان بواجبهما في رعايته و توجيهه من أجل اكتساب سلوك حسن، كما في حالة سقوط الولاية الشرعية، أو كان احد أبويه الذي يتولى رعايته، بعد فقد الآخر أو عجزه عن رعايته، منحرفاً لا يقوم بواجبه المذكور إزاءه". (2)

كما يعتبر طفلاً مهملًا: "الحدث من كلا الجنسين الذي لم يبلغ ثمان عشرة سنة شمسية كاملة". (3)

إن الاستناد للتعريف القانوني للظاهرة ولو كانت نفسية أو اجتماعية، يبقى مرجعاً أساسياً لتأطيرها قانونياً. وإننا لنحب أن نشير بهذا الصدد، إلى أن المشرع المغربي كان قاصياً في التسمية التي منحها لأطفال هذه الفئة "المهملين"، ذلك أن مصطلح "الإهمال" يعني عدم



الاکثرات بالشيء والتخلي عنه لعدم وجود الحاجة به، فكلمة "مهملين" تبقى أشد وقعا لكونها اصطلاح يليق نعت الأشياء به، بنظرنا أكثر مما يمكن نعت الأفراد به. في حين يبقى اصطلاح "التخلي" اخف وطأة لأن فيه إشارة أكبر للأفراد، كما أنه أكثر أنسنة من اصطلاح الإهمال، كون التخلي يعني عدم الرغبة في الفرد من طرف جهة معينة دون جهة أخرى.

على العموم كانت تلك إشارة وتعبيرا شخصيا منا عن عدم الرضى عن الاصطلاح المتفق عليه قانونيا، والذي نتعت به فئة الأطفال المتخلي عنهم في المغرب، لذلك كانت حاجتنا ماسة للعودة إلى الاصطلاحات المتفق عليها عالميا في نعت الفئات الهشة بوضعياتها، كأطفال في وضعية تخلي، أو الأطفال في وضعية إهمال أو الأطفال في وضعية الشارع... الخ.

ثانيا مفهوم الكفالة

تتعدد مفاهيم الكفالة بتعدد مصادر وميادين استخدامها، ويقصد بمصطلح الكفالة في مجال الأطفال المتخلي عنهم: قيام فرد أو مجموعة من الأفراد على رعاية طفل متخلي عنه والعناية به فيما يخص تقديم المأكل والمشرب والمسكن والملبس الملائم، وحمايته من الأخطار والأمراض إلى أن يشتد عوده ويبلغ 18 سنة شمسية حسب القوانين الدولية.

كما تعتبر الكفالة إلزاما برعاية طفل مهمل وتربيته وحمايته والإنفاق عليه كما يفعل الأب مع ولده. (4)

وتترتب عن الكفالة عدة آثار بالنسبة للطفل ويتجلى ذلك سواء من حيث محل إقامته وإعالتة أو من حيث ممارسة الولاية على نفسه وعلى ماله، أو كذلك من حيث نسبه وارثه. (5)

وهذا التعريف يحيلنا على الإشكال السائد حول الاختلاف بين مفهومي الكفالة والتبني من حيث الأحقية في النسب والإرث، فظاهريا لا يوجد أي فرق بين كلا الاصطلاحين، حيث أن كليهما يهدف إلى رعاية الطفل ماديا ومعنويا، غير أنه من الناحية الدينية والقانونية يظهر هناك كثير من الاعتراض، فالإسلام يحرم التبني، ذلك أنه يمكن أن يحدث أن طفلين أخوين يمكن أن يتم تبنيهما مع النسب من طرف عائلتين مختلفتين، وقد يلتقيان ويتزوجان.

كذلك فالتبني يمكن أن يأخذ شكلين اثنين:

– التبني بالبنوة (النسب): وذلك عندما يتبنى زوجان طفلا ويمنحانه الاسم العائلي لهما.

– التكفل: وهو عندما يتبنى زوجان طفل دون ان ينسباه إليهما. (6)

غير أن هناك العديد من الفقهاء أكدوا على أن البنوة بالتبني ليست حرام وإنما يحرم فقط على البن بالتبني حق الإرث.

ثالثا: الإشكالات المرتبطة بمسألة الكفالة

تتعدد الإشكالات المرتبطة بالكفالة بتعدد المجتمعات واختلافها، وسنعرض فيما يلي لأهم الإشكالات المرتبطة بموضوع الكفالة في المغرب، قبل أن نتطرق بالتفصيل للإشكال موضوع الدراسة (العودة للبحث عن الأصول بجهة فاس مكناس من خلال رصد الطلبات الواردة على اقسام العمل الاجتماعي بجهة فاس مكناس).

1. تخلي الأم البيولوجية عن مولودها: هذا التخلي الذي يأتي نتيجة معاناة مزدوجة للطفل والأم معا طوال فترة الحمل وينتهي بمعاناة كل منهما على حدا في مرحلة ما بعد التخلي.



2. إشكال النشأة المؤسساتية لطفل داخل مركز الرعاية الاجتماعية: خاصة إذا ما طال أمدها، في غياب وجود عائلة كفيلة ترغب بالطفل، حيث أنه لا يخفى على كثير منا العوائق والتأثيرات النفسية السلبية التي قد تحملها الحياة المؤسساتية في طياتها للأطفال المتخلى (فئة ذات تنشئة هشة نفسيا واجتماعيا).

3. إشكال عدم إجراء اختبارات سيكولوجية للعائلات الكفيلة: والاكتماء بالبحث الاجتماعي في مسطرة الكفالة، حيث نجد أن بعض الأمهات الكفالات، قد تعاني اضطرابا نفسيا قد يخفى على المساعدة الاجتماعية التي تجري البحت استقرائه، إلا أن الاختبارات السيكولوجية تبقى كفيلة بإعطاء الإرهاصات الأولية لمختلف الاضطرابات، و بالتالي نصبح أمام احتمال سقوط الأطفال بين يدي أمهات مضطربات نفسيا، و احتمال إسقاط و نقل مجموعة من السلوكات المضطربة، على شخصية الطفل المتكفل به، خاصة خلال السنوات الأولى من التربية و التنشئة الاجتماعية.

4. الاختيار العنفي للطفل المتكفل به: والذي لا يستند إلى مسطرة إدارية تراعي سيكولوجية الأطفال الآخرين اللذين يشاهدون العائلة الكافلة وهي تتفحص الأطفال، حتى يقع اختيارها على أحدهم دون الآخرين، اللذين يبدوون بالبكاء والنواح لإحساسهم بالنبذ والقهر، لعدم اختيارهم أو حتى لكون الدور في المداعبة لم يصلهم ولم تلمسهم تلك الأيدي التي كانوا يتوددون لها بنظرات وابتسامات مستعطفة، نظرا لضعف مشاعر الحب والحنان الذي يقدم لأطفال هذه الفئة من طرف المربيات.

5. إشكالية المدة التي تأخذها إجراءات الكفالة: حيث يعتبرها الكثيرون سيفا ذو حدين فبقدر ما يرى البعض، أن مسألة الإطالة في الإجراءات مرهقة و مملة، قد تدفع بالعديد من الأسر الكافلة إلى التعب من طول الانتظار، و بالتالي إهمال مسطرة الكفالة، بقدر ما يعتبرها العديد من المهنيين و المختصين مسألة إيجابية، إذ يعتبرون أن الإطالة في مسطرة الكفالة هي بمثابة اختبار لمدى صبر الأسرة الكافلة و تمسكها بالطفل، و طول انتظارها لأخذها، هو بحد ذاته تدريب نفسي على العناء و التعب، الذي قد تتحمله الأسرة مع الطفل بمجرد و صوله لأحضانها.

6. إشكالية ترك الأطفال المتخلى عنهم في وضعية إعاقة يعيشون في مراكز الرعاية الاجتماعية: فمنذ ولادتهم و إلى آجال غير محددة، يعيش الأطفال في وضعية إعاقة من المتخلى عنهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ففي زيارات ميدانية لنا، للعديد من المراكز في مختلف ربوع المملكة (تطوان، مكناس، فاس، الرباط، البيضاء) اتضح لنا أن هناك أطفال في وضعية إعاقة نشئوا متخلى عنهم، و لم ترغب أي عائلة في التكفل بهم و بقي مصيرهم المؤسسة، حيث ترفض المؤسسات الموالية لمراكز الاحتضان الأولي استقبالهم، بعد بلوغهم سن أربع أو خمس سنوات، فيبقون في المؤسسة الأولى التي احتضنتهم منذ الولادة، و في غياب الرعاية الخاصة، و الأطر و المرافق الملائمة التي تتناسب و طبيعة التربية الخاصة لهذه الفئة، يبقى العيش في انتظار رحمة الإله الحل الوحيد، فلا خروج و لا دخول من هذه المراكز خاصة بالنسبة لحالات الإعاقات الجسدية الحادة (شلل كلي أو نصفي).

و لم يتم لحد الآن التفكير في المغرب بإنشاء مؤسسات خاصة تعنى بالأطفال في وضعية إعاقة من فئة المتخلى عنهم، حيث توجد مراكز تعنى بالأشخاص في وضعية إعاقة ولكنها ليست داخلية، ويمكن الاستفادة منها فقط فيما يخص بعض الخدمات المقدمة نهائيا كالتطبيب والرياضة؛ والترويض.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى المجهودات الذاتية التي تحاول بعض الجمعيات المشرفة على مراكز الأطفال المتخلى عنهم القيام بها، لتخفيف من حدة المعاناة التي يعيشها أطفال هذه الشريحة المنسية من طرف الدولة في المجتمع المغربي.

7. إشكال الكفالة نحو الخارج: والذي كان إلى أمد غير بعيد مرخص به للزوجين الأجانب المسلمين، قبل أن يعدل المشرع المغربي منه، ويضيف شرط الجنسية المغربية لأحد الزوجين. وما يعيب هذا الشكل من أشكال الكفالة هو صعوبة إجراء البحث



الاجتماعي بالنسبة للكفالة في المهجر، وكذا استحالة التبع بعد الكفالة، وكذلك شرط الإسلام الذي يجعل الكثير من الأجانب، يعمدون إلى إعلان إسلامهم ولو شكليا للحصول على شهادة الإسلام المطلوبة في إجراءات الكفالة.

وما يثير حفيظتنا في موضوع الكفالة نحو الخارج، أننا نصادف حالات كثيرة، لأم مسلمة مغربية متزوجة بأجنبي مسلم، من جنسية أمريكية أو يهودية إسرائيلية، حيث تقوم هذه العائلات بترحيل الطفل المتكفل به إلى بلد إقامتهم، ويبقى السؤال المطروح: كيف سينشأ هذا الطفل في مجتمع مختلف عن دينه ومجتمعه الإسلامي الأصلي الذي ولد فيه؟

8. إشكال غياب التبع: تفتقر مسطرة الكفالة في المغرب لعملية التبع التي لا يختلف اثنان حول أهميتها، على الأقل في السنوات الأولى التي تلي الكفالة، لمعرفة مآل الطفل والاطمئنان على استقرار أحواله، فهؤلاء الأطفال هم من مكفولي الأمة ولهم على الدولة الحق في رعايتهم في غياب الأسرة وتفقدتهم وتبعهم في حالة وجد من يقوم مقام الدولة (الأسرة الكافلة)، وهناك العديد من الأحداث والمواقف المعاشة في كثير من حالات الأطفال المتخلى عنهم التي أبانت عن أهمية التبع في مسألة الكفالة. ونستحضر هنا حالة الطفلة (و) التي تحكي عن معاناتها قائلة: "أنا طفلة متخلى عنها وجدت بشوارع المدينة العتيقة بفاس، تكفلت بي أسرة متوسطة الدخل منذ ولادتي، و توفيت والدتي بالكفالة في سن السادسة من عمري، فتزوج أبي بالكفالة، و كانت زوجته قاصية جدا علي، و دفعته لأن يولي أمر كفالتي لإحدى العائلات المجاورة لمحل سكنانا، و التي كانت تبدي عطفها الدائم علي، و لكن هذه العائلة بدأت تستغلني كخادمة، فهربت في سن الثالثة عشرة من عمري و اتجهت للمحكمة، فأحالني القاضي على إصلاحية الأحداث و هناك خالطت فتيات من مختلف الأصناف، و قد حاولت بعض النزليات استدراجي للهروب و امتهان الدعارة، و بقيت هناك لمدة سنة و نصف إلى أن تعبت، و اتجهت صوب قاضي الأحداث مرة أخرى، استنجدت به ليعيد إيداعي بمؤسسة أخرى، فوعدني بتقديم المساعدة، و بعد شهرين قام باستدعائي و عرض علي الزواج من شاب حسن الخلق، أنقذني من عالم المؤسسة و السقوط في الرذيلة، و أنا شاكرة للعناية الإلهية التي قادتني لهذا المصير المحمود، بعد المعاناة التي عشتها في طفولتي".

وهناك الكثير من الأطفال من ضحايا غياب التبع الذين لم تسعفهم الأقدار مثل هذه الطفلة، حيث يكون مصيرهم الانحراف أو التشرذم أو الاستغلال بمختلف أنواعه بسبب غياب التبع في مسطرة الكفالة.

9. إشكال إرجاع الطفل بعدما يتم التكفل به: والذي غالبا ما يكون قد استأنس بالجو الأسري، و تعود الدفء العائلي و نمط العيش داخل الوسط الطبيعي، ليفاجئ ذات صباح بعودته إلى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بدعوى أن الطفل قد ظهرت عليه إحدى العيوب السلوكية أو الحركية أو النفسية، أو أحد أنواع الإعاقات الذهنية التي قد يتأخر ظهورها إلى ما بعد سن السنتين من عمر الطفل (التوحد مثلا).

فيجد قاضي الأسرة نفسه أمام اختيارين، كلاهما أصعب من الآخر: أن يفرض على العائلة بقاء الطفل بحوزتها (الشيء الذي قد لا يخدم المصلحة التربوية للطفل في ظل وجوده في كنف أسرة لا تطيقه، و تحتفظ به مجبرة، و بالتالي احتمال تعريضه للعنف و القهر)، أو إعطاء الأمر بإعادة إيداع الطفل في مركز الرعاية الذي يناسب سنه في تاريخ إرجاعه، ما يعني إعادة الطفل لنظام التربوي المؤسساتي الذي ما فتئت ذاكرته الصغيرة تنسى قساوة العيش داخله. وهنا نمون أمام العود لإحساس التخلي، فهذا الطفل الذي سبق وعاش معاناة التخلي مع أمه البيولوجية، ها هو اليوم يستعيد معاناة نفس الموقف مع والدته بالكفالة، ولكن بشكل أشد مرارة، فأحاسيسه اليوم أكثر نضجا، و استجاباته لهذه المواقف و تفاعله معها سيكون أكبر قوة.

ولازلت استحضر في ذاكرتي موقفا عن احد الأطفال المتخلى عنهم، الذي تم التكفل به منذ ولادته من طرف عائلة فرنسية مقيمة بالدار البيضاء، و شاءت الأقدار أن ينتمي هذا الطفل إلى فئة الأطفال الكثيرين الحركة (enfant hyper-active)، فقامت العائلة بتقديم طلب لوكيل الملك، بإرجاعه إلى المركز، و بررت الأم الفرنسية الكافلة طلبها بأنها ضاقت ذرعا من تصرفات و سلوكيات الطفل



اللاسوية"، وكانت النتيجة أن السيد وكيل الملك (قاضي الأحداث) إصدار قراره بإحالة الطفل على أحد مراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشبيبة و الرياضة (نظرا لكون العائلة أعادت الطفل في سن السابعة)، و جميعنا يعلم أن هذه المراكز تضم أصنافا مختلفة من الأطفال غالبيتهم من الجانحين. وهذا ما يحيلنا على الإشكال الموالي (غياب التتبع).

10. إشكالية إخبار الطفل المتخلى عنه بأنه طفل متكفل به: ذلك أن كثيرا من الأسر تتساءل عن السن المناسب التي يجب فيها إخبار الطفل بحقيقة أنه طفل متخلى عنه؛ وبأن والديه اللذان نشأ بين أحضانهما، ما هما إلا والديه بالكفالة، حيث أن الأسرة الكافلة، تكون في حيرة من أمرها، فيما يخص مسألة إخبار الطفل بالحقيقة، ومدى تأثير ذلك على نفسيته وعلاقته بوالديه بالكفالة، وهل سيخدم ذلك مصلحة الطفل في التربية والتنشئة والبناء النفسي السليم؟، وإذا ما كان هذا الخيار ملائما ففي أي سن يجب إخبار الطفل بالحقيقة؟ ومن يجب أن يخبره؟ وماهي الطريقة التي يجب إتباعها في عملية الإخبار؟

في اليوم الدراسي الذي عقد في يوم العاشر من ماي 2012 بمدينة فاس، حول هذا الموضوع، خرج المحاضرون والمشاركون، من مختلف الميادين الدينية و الاجتماعية و النفسية بتوصيات أكدوا فيها على ضرورة إخبار الطفل بحقيقة أنه متكفل به في سن مبكرة إلى حد ما فمن الجانب الديني؛ يستحسن إخباره عند بلوغه سن التمييز، حوالي 7 سنوات (الدكتور احمد الكدي: فقيه وعضو المجلس العلمي بفاس)، ومن الجانب النفسي؛ يمكن إخباره عند نهاية سنوات الطفولة الأولى حيث لا يزعج الطفل قلبها و يترك ليعيش طفولة هادئة (الدكتور احمد اوزي): الخبير العالمي في شؤون التربية النفسية). و الحقيقة أن النقاش حول سن الإخبار وطريقته و مدى أهمية ذلك في حياة الطفل، يبقى مرتبطا بشخصية الطفل و مدى استعداداته لتطویر هذه الحقيقة، وقوة ميكانيزماته النفسية التي تساعد على الحفاظ على استقراره السيكولوجي.

لذلك تفضل العديد من العائلات تجنب وقوعها في هذا لموقف مع ابنها بالكفالة وترك الأمر للأقدار نظرا لتخوفها الكبير من عدم القدرة على مواجهة هذه المواقف؛ هذه الأقدار التي غالبا ما تأتي بعواصفها بين سن المراهقة والرشد لتنفجر الحقيقة، ويبدأ الطفل في طرح مجموعة من الأسئلة التي تعبر في مجملها عن الرغبة في العودة للبحث عن ولديه البيولوجيين.

وهذا المبحث هو ما سنعرض له بشكل مستفيض للنقاش والتحليل من خلال هذا المقال:

رابعا: العودة للبحث عن الوالدين البيولوجيين (مبحث المقال)

تعتبر الرغبة في العودة للبحث عن الوالدين البيولوجيين في مسألة الكفالة، نتيجة طبيعية لموقف صدمة الفرد بمعرفة الحقيقة. ويعتبر هذا الإشكال، أحد أهم الإشكالات التي بدأت تطفو بحدة على واجهة موضوع الكفالة، خلال السنوات الأخيرة نظرا لتزايد الوعي الاجتماعي وتقبل الأفراد لوضعية التخلي كواقع أصبح الستار مكشوفاً عنه.

غالبا ما يرتبط موضوع العودة للبحث عن الأصول برغبة الأفراد في معرفة ذلك الجزء الخفي من تاريخ حياتهم، ولمن ينتسبون في الأصل، وغالبا ما تتحرك هذه الرغبة في سن المراهقة، وهي السن التي يعرف فيها غالبية الأطفال المتكفل بهم، بأنهم ينتسبون إلى غير آبائهم اللذين نشئوا معهم، فيبدأ مسلسل تاريخية البحث عن الأصول، حيث يكتسي في هذه المرحلة قالباً درامياً، يعيش فيه المراهق أزمة الصدمة (صدمة الحقيقة).

فصدمة أنه طفل متكفل به، صدمة تطرح أمامه مجموعة من الأسئلة: من أين جاء؟ من هم والداه؟ ما الدافع وراء تخلي أمه عنه؟ هل هي ميتة أم حية؟ لمن يشبه في شكله وتصرفاته؟.



ويتجه الأطفال المتكفل بهم باللوم للأبوين بالكفالة ويصبون جام غضبهم عليهم، بحيث لا تخلوا أسئلتهم ولا تصرفاتهم في هذه الفترة من التعابير الجارحة ترى فيها الأسر الكفيلة نوعاً من التنكر لكل ما قدموه من خدمات لهم. وتعاني الأسرة الكفيلة الأمرين مع الطفل المتكفل به في هذه الفترة، فهي تتألم لألمه من جهة وخائفة عليه أن يهجرها بعد ما عرف بالحقيقة من جهة أخرى خاصة حينما يفضي البحث عن إيجاد الأم البيولوجية.

وغالباً ما تكون الرغبة في التعرف إلى الأم البيولوجية أكبر من الرغبة إلى التعرف إلى الأب، وهذا ناتج عن أن الفكرة القائمة في الأذهان غالباً هي أن الأب مجهول، أو أن الأم متخلى عنها بدورها من طرف الأب وبالتالي صعوبة الوصول إليه، ومن ثم صعوبة لوم الأم على ترك ابنها، بل إن كثيراً من هؤلاء الأطفال يشفق على أمه البيولوجية ويعتبرها ضحية مثله، ويتمنى ملاقاتها لكل ما لقيته من معاناة في غيابها.

وتكبر هذه الرغبة مع الوقت ويبدأ المراهق بالبحث عن أولى الخيوط التي ستوصله إلى والدته، وتكون أولى تلك المصادر هي الأم بالكفالة. ويكبر حلم اللقاء بدواخل الفرد المتخلى عنه كلما نضج سنه ونضجت أفكاره وتجمعت لديه المعلومات، التي ستوصله إلى كشف الستار عن ماضيه المفقود، الماضي الذي لم يكشفه أحد (حياته قبل الكفالة)، فيتخبط في مجموعة من الأسئلة: أين وجد، ما اسم أمه، من عثر عليه، كيف كان وضعه حينما تم العثور عليه، هل لديه إخوة؟ وكم عددهم؟....

و الواقع أن الرغبة في البحث عن الأصول لدى الأطفال المتكفل بهم، لا ترتبط بمدى رضاهم عن حياتهم مع الأبوين بالكفالة، بقدر ما هي نتاج رغبة نفسية قاهرة، في معرفة الأصل الذي يتجدر منه الفرد؛ إنها إشكالية هوية فردية، و كينونة مجتمعية. ولا يمكننا كذلك أن ننكر أن معرفة الأصول، تتيح للفرد أفضل تطور لشخصية و تمنحه هوية مجتمعية متكاملة (Mars2000; Egten). (7)

ويشير F VELLE (2006) بهذا الصدد إلى أن الأفراد الذين ينشئون و يكبرون، دون توافر معلومات عن ماضيهم، يكون لديهم مستوى تقدير الذات ضعيف، و حتى إحساسهم بهويتهم يقل مقارنة بالأفراد العاديين، ومن هنا يتضح كيف أن الأفراد المتكفل بهم، ينمون صورة غير ايجابية مجتمعيًا عن أنفسهم و بالتالي ضعف تقدير الذات (8).

و بعيداً عن كل هذا وذاك قد تكون لدى الطفل أو المراهق المتخلى عنه دوافع أخرى للبحث عن أصوله، كالتعرف إلى إخوته خوفاً من خطر الوقوع في علاقة محظورة مع الأخ أو الأخت، خاصة في ظل بروز حالات مشابهة وكثرة الحوادث ذات الصلة بالموضوع، وغالباً ما ترتبط مرحلة البحث عن الأصول بأحلام اللقاء؛ لقاء الأم البيولوجية والأب البيولوجي والإخوة والأجداد اللذين تربطهم بهم صلة الدم...

و هاجس اللقاء هذا لا يحركه حب العودة لأحضان العائلة البيولوجية، بقدر ما يحركه فضول التعرف إليهم، فكثير ممن يعودون للبحث عن أصولهم من المتخلى عنهم، غالباً ما تنطفئ نيران قلوبهم الملهوفة و المتشوقة بمجرد التعرف إليهم و قد يتحمسون لربط علاقات حميمة، مع كل أفراد العائلة و خاصة الأم و الإخوة، إلا أن هذه الحماسة سريعا ما يصيبها الفتور و الملل، نظراً لضعف الروابط العاطفية بينهم حيث أن الروابط و العلاقات الحميمة، لا تتأتى فقط بصلة القرابة و الدم، وإنما هي نتاج الاحتكاك و المعاشرة في السراء والضراء؛ خاصة في مراحل الطفولة الأولى و المتوسطة، وفي غياب هذا الاحتكاك و الوجود العائلي في تلك الفترة، قد تقل درجة الإحساس بأهمية وجود كل هؤلاء في حياة الأفراد المتخلى عنهم سابقاً، وإنما يبقى الأهم لديهم هو الحفاظ على علاقاتهم بالوالدين البيولوجيين، و خاصة الأم، إن لم يكن إشباعاً للجانب النفسي-الاجتماعي، فإنما إرضاءاً للجانب الديني-المجتمعي.



والحقيقة أن خوف الأسر الكفيلة على خسارة ابنها بالكفالة بعد معرفته بالحقيقة، هو خوف ليس بمحله، فهذه الحقيقة قد تجعله يلوم والديه بالكفالة ويعنفهم لعدم إخباره بالحقيقة، إلا أنه لن يتخلى عنهما، فهو لن ينسى يوماً، أنهما من رعاه وحفظاه إلى أن كبر، وكم منحاه من جبهما وحنانهما، الشيء الذي لم يقدمه له يوماً والداه البيولوجيين.

ففي حالات كثيرة يتضح لنا أن تعلق الفرد المتكفل به بأمه الكفيلة عاطفياً، يفوق بكثير تعلقه بأمه البيولوجية، ففي حال ما توفت الأم البيولوجية بعد اللقاء، مثلاً قد يبكيها الفرد المتكفل به، بحرقة أنه لم يعيش معها، ولم يروي ظمأه من لقاءها بعد، و أنها أمه الأصلية التي جاءت به للحياة، أما في حالة وفاة الوالدة الكفيلة، فإن الفرد المتكفل به يبكي فيها حبه للام التي رعته و سهرت على تنشئته، و لم تتخلى عنه، في أحلك الظروف، رغم أنها لم تنجبه، و يدوم حزنه عليها طويلاً و يتذكرها دائماً و أبداً، ذلك الارتباط العاطفي للأفراد المتخلى عنهم بأمهاتهم بالكفالة، يفوق بكثير ذلك الارتباط الموثق بقرابة الدم و العروق لأمهاتهم البيولوجيات.

وفي حالات أخرى يتضح لنا كذلك؛ أن عدداً لا يستهان به من الأفراد المتخلى عنهم، يكتفون ببعض المعلومات المقدمة لهم من طرف أمهاتهم بالكفالة، عن أمهاتهم البيولوجيات، وقد يذهب البعض الآخر إلى مصالح العمل الاجتماعي المسؤولة عن ملفات الكفالة بالمستشفيات، لتأكيد معلوماته، وتقصي المزيد من الحقائق عن ملفه، ليوقف عند هذا الحد.

ونعرض فيما يلي إحصاءات ومعطيات رقمية مستقدمة من قسم العمل الاجتماعي المسؤولة عن ملفات مسطرة الكفالة بجهة فاس مكناس من سنة 2018 إلى سنة 2023 حيث سيوضح الجدول أسفله عدد حالات الكفالة خلال كل سنة وعدد حالات العودة للبحث عن الأبوين البيولوجيين والواقع أن هذه الفئة من المتخلى عنهم لا يستمرون في البحث لسببين اثنين:

هناك من ترهبهم فكرة البحث؛ خوفاً من الإحباط أو الطريقة التي سيتم استقبالهم بها أو حتى الخوف من المقابلة بالرفض والنكران، خاصة في حالة ما إذا وجدت الأم البيولوجية متزوجة وتتمتع بحياة مستقرة.

هناك من يشعر بالحق على والديه البيولوجيين، وخاصة أمه، على اعتبار أنها تخلت عنه بسهولة، فيتنكر لهما ويفضل تناسي الأمر وكأنه لم يعلم يوماً بحقيقة أنه طفل متكفل به، ويقتنع تماماً بأن أبويه بالكفالة هما والديه الحقيقيين، لكونهما ربياه وسهرا على رعايته واحتضانهم إلى أن أصبح على ما هو عليه الآن. و لكن هذا التنكر لهذا الواقع لا يكون في حقيقة الأمر إلا ظاهرياً، فهو لن يستطيع يوماً أن يملئ فراغ تلك الهوية التي نشأت لديه، حول ماضيه من يوم عرف الحقيقة (حقيقة أنه طفل متكفل به)، و لن تمتد عروشه مادامت عروقه مبتورة، لا يعلم شيئاً عن مغرسه سوى الضبايات مما حكي له، لذلك تبقى تلك المعنويات المرتفعة ظاهرياً وليدة الإحساس بالقوة من الضعف، فنحن لا يمكننا أن ننكر أهمية ذلك الإحساس بالرضى، الذي ينشأ لدى الأفراد المتخلى عنهم، بمجرد لقاءهم الأولي بالأم البيولوجية، ويتنمى بتكرار اللقاءات التي قد تحمل المزيد من المعلومات عن ذلك الماضي الخفي. هذا الرضى يبقى مصدره الأساسي هو معرفة الطفل بذلك الجزء الخفي من حياته الخاصة، والتي كانت خفية عنه وتشكل حجرة عثرة في تنمية إحساسه بذاته الذي يرتفع مستواه بمجرد ملاقات الأم البيولوجية، ومن ثم يتطور مفهوم الهوية لديه؛ هويته بالنسبة للمجتمع(9).

فما أحوج هؤلاء الأطفال إلى اكتشاف مغاير ماضيهم المسكوت عنه، والذي كلما بدأت حقائقه بالتكشف كلما ارتفعت درجة ارتياحهم واستقرارهم النفسي، تمت لديهم إيجابية مفهوم الذات الشيء الذي ينعكس بالإيجاب لا محالة على هويتهم كأفراد داخل المجتمع.



خاتمة:

إن الأطفال المتخلى عنهم يقعون فئة مجتمعية تشكل فئة عريضة من فئات المجتمعات الهشة والنامية اقتصادياً، لذلك فهم واقع يفرض على المجتمع التعامل معه ومع قضاياها بشيء من الإنسانية المصحوبة بالعمل الجاد ميدانياً، وقد عرضنا من خلال هذا المقال البسيط للعديد من الإشكالات المرتبطة بموضوع الكفالة، إشكالات تجعل من هذه الفئة من الأطفال تنقسم بدورها إلى مجموعات صغرى، تصنف حسب همومها ومشاكلها وطبيعة المعاناة التي تعيشها؛ وإن كانت هذه المعاناة مشتركة ومختلفة في كثير من الحالات.

حيث أن جميع هؤلاء الأطفال يعيشون فترات أزمت مشتركة: أزمة التحلي، أزمة الإخبار بالحقيقة، أزمة فقدان الهوية وضعف تقدير الذات؛ وهناك أزمة تستمر معهم باستمرار الحياة وهي أزمة الوصم الاجتماعي، حيث لا يكف أطفال هذه الفئة عن التفكير في أن المجتمع يراهم على أنهم أبناء غير شرعيين، ومتخلى عنهم من طرف آباءهم البيولوجيين، وأن الآخرين يتضامنون معهم لأنهم يشفقون عليهم لا أكثر، وهذا ناتج عن مشكل ضعف التكافل الاجتماعي ودرجة الإحساس بالآخر لدى العامة من أفراد المجتمع.

والحقيقة أن الحياة التي فرضت عليهم هذا الواقع المرير إن صح التعبير ليست بمنأى عن أي منا، فقد كان من الممكن أن تكون حياتي، كما كان من الممكن أن تكون حياتك.

ملحق

جدول يبرز العدد السنوي للأطفال المتكفل بهم بجهة فاس مكناس وعدد البالغين الذين زاروا مصالح العمل الاجتماعي المسئولة عن مسطرة الكفالة خلال الست سنوات الأخيرة –2023/2018

عدد المتكفل بهم اللذين عادوا بحثاً عن أهمهم البيولوجية	عدد الأطفال المتكفل بهم سنوياً بالمدينة		السنة المدينة
	مدينة مكناس	مدينة فاس	
47 بالغ متكفل به سبق وزاروا مصالح العمل الاجتماعي لأجل البحث عن أصولهم بتصريح من قاضي الأحداث بمحكمة الأسرة (وذلك خلال الست سنوات الأخيرة).	102	72	سنة 2018
	123	59	سنة 2019
51 بالغ متكفل به سبق وزاروا مصالح العمل الاجتماعي لأجل البحث عن أصولهم بتصريح من قاضي الأحداث بمحكمة الأسرة (وذلك خلال الست سنوات الأخيرة).	81	66	سنة 2020
	73	83	سنة 2021
	56	69	سنة 2022
	109	129	سنة 2023

ملاحظة:

البالغين من الأطفال المتكفل بهم اللذين زاروا مصالح العمل الاجتماعي بحثاً عن الأم البيولوجية غالبيتهم ولدو بين سنة 1990 و2000 بينما الأقلية التي تقدمت برفقة ابويهم بالكفالة من مواليد 2003 و2009.



معطيات مستقتات من قسم العمل الاجتماعي بفاس ومكناس وهي الجهة المسؤولة عن تتبع مسطرة الكفالة.

الهوامش:

- 1 - سيكولوجية الطفل: لدكتور "محمد العيسوي"، منشورات الحلبي الحقوقية- طبعة 2011- ص24
- 2- المادة الأولى من قانون 01-15 من القانون المغربي.
- 3- قانون الحالة المدنية و الأطفال المهملين وفق آخر التعديلات، للأستاذ "محمد لفروجي" الطبعة الثالثة- 2013
- 4- سلسلة البحوث القانونية14: كفالة الأطفال المهملين لدكتور محمد الشافعي ص53
- 5- كفالة الأطفال المهملين لدكتور محمد الشافعي، ص73
- 6- العصبة المغربية لحماية الطفولة: أشغال أيام التفكير حول الطفل المحروم من الأسرة 14، 15، 16 نونبر 1991
- 7- Michèle van Egten (Mars 2009) « les adoptés en quête de leurs origines » ,p24
- 8- Françoise VALLEE ,Françoise TENDRON ,(février 2007) « La quête des origines chez l enfant adopté:une étape nécessaire pour sa construction psychique » ,p4
- 9- Françoise Peille (2006) « Le secret et la recherche des origines » ,p2